

حملة واسعة داخل الأردن محورها: الملك أساس الاستقرار

تحرك على أكثر من مستوى لإعادة ترميم ثقة الشارع المهتزة بالدولة

يسجل حراك لافت داخل الأردن هدفه تعزيز الروابط بين العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني والأردنيين وتأكيد الولاء في ظل قلق لدى الدوائر الرسمية من تراجع منسوب الثقة في الشارع بمؤسسات الدولة ورموزها.

عمان - انطلقت في الأردن حملة واسعة مؤخراً هدفها التأكيد على الدور المحوري للعاهل الأردني الملك عبدالله الثاني في حفظ المملكة وربط استقرارها بشخصه، مع التذكير بالإنجازات التي حققها منذ تسلمه العرش في العام 1999 خلفاً لوالده الراحل الملك الحسين بن طلال. ولا تخلو هذه المبادرة التي تقودها شخصيات سياسية وقانونية وعسكرية سابقة من خلفيات، لاسيما بعد الضجة التي أحدثتها قضية الفتنة المرتبطة بولي العهد السابق الأمير حمزة ابن الحسين، والتي لا تزال تلقي بمفاعيل سلبية على المسرح الأردني رغم الحرص الرسمي على الإسراع في طي آخر فصولها حيث من المقرر أن يصدر القضاء الأردني الاثنين حكمه بحق المتهمين الاثنين في القضية، وهما رئيس الديوان الملكي الأسبق باسم عوض الله والشريف حسن بن زيد.



جواد العناني

الملك عبدالله الثاني تجتمع فيه ثلاثة رموز تعزز شرعيته الدينية

وتقول أوساط سياسية أردنية إن الحملة الداعمة للملك عبدالله الثاني والتي تركزت على ثلاث شرعيات يستند عليها الملك: الشرعية الدينية والتاريخية، والشرعية الدستورية إلى جانب الشرعية الإدارية والعسكرية، تعكس وجود مخاوف من تراجع الالتفاف الشعبي حول العاهل الأردني في ظل تازم الأوضاع المعيشية بفعل الأزمة الاقتصادية التي تتخبط فيها المملكة منذ سنوات، والتي يحمل الشارع الأردني مسؤوليتها لسوء الإدارة وتفشي الفساد.

وأطلقت "جماعة عمان حوارات المستقبل" سلسلة من الندوات الحوارية ضمن مبادرة تعزيز رمزية الملك عبدالله الثاني بعنوان "الرمزية ودلالاتها ودورها في حياة الشعوب والأمم". وتتضمن المبادرة، بحسب وكالة الأنباء

وأسهب وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأسبق الدكتور هائل الداود في الورقة الثانية التي حملت عنوان "الرمزية الدينية والتاريخية لآل هاشم" في الحديث عن مكانة الهاشميين الذين يخدر منهم الملك عبدالله الثاني عند العرب ما قبل الإسلام وما بعده.

وأكد أن "الرمزية لآل هاشم أثرت في التفاف الناس حولهم وثقتهم بهم ما عرفوه فهم من خصال حميدة وصفات مجيدة ومن حرصهم على مصالح الناس، وقد ساعد التفاف الناس حولهم في أخذ مكان الريادة والسيادة عبر التاريخ، فما أن ينادي مناديتهم حتى ترى الناس يتسابقون لتلبية النداء". وسجل خلال الندوة تركيز واضح على المشروعية الدينية والتاريخية التي يستند عليها الملك عبدالله الثاني،

خصوصاً بعد الانتقادات التي طالت شخصه في الفترة الأخيرة. وحملت تحركات احتجاجية شهدتها عدة محافظات أردنية شعارات تمس بالملك عبدالله الثاني، وهذا أمر غير مسبق حيث أن الانتقادات في السابق كانت تنحصر في الحكومة ومجلس النواب.

ويرى مراقبون أن إقدام النائب الموصول مؤخراً من البرلمان أسامة العجارمة، والذي هو قيد التوقيف حالياً، على مهاجمة العاهل الأردني علناً من خلال قوله في تجمع لأمته جنوب عمان "لو كنت أملك مسدساً (...) لكتكت قبلة جبينه برصاصة"، شكل رجة وعكس حجم التمرد الذي قد يتخذ منحى خطيراً في حال لم يجر احتواؤه. ويشير مراقبون إلى أن هناك اليوم

عملاً على ثلاثة مستويات لإعادة ترتيب الأوضاع. يمثّل الأول في ورشة الإصلاح السياسي التي تتولاها لجنة ملكية برئاسة رئيس الوزراء الأسبق سمير زيد الرفاعي والتي تستهدف وضع أطر تشريعية جديدة تمنح قانون الانتخابات والأحزاب لإعادة تصويب الحياة السياسية التي تشهد حالة من الخمول منذ سنوات.

والمسار الثاني تقوده الحكومة ويمثّل في الإعداد لخطة إصلاح اقتصادي كان رئيس الوزراء بشر الخصاونة أعلن في وقت سابق عن قرب طرحها بيد الملك عبدالله الثاني، وأما المسار الثالث فهو البوك بخطة اتصالية تستهدف تذيب الشكوك وإعادة وصل الشارع بمؤسساته، وتمتدّين الحزام الشعبي حول العاهل الأردني.



مرحلة حساسة تستوجب سياسات مغيرة

الضوء على دور الملك في الانظمة البرلمانية واعتباره "رمز السيادة" فهو رأس الدولة ورمز وحدتها، وبهذه الصفة تصدر الأحكام القضائية باسمه ويصادق على التشريعات التي تقرها السلطة التشريعية ويوقع فوق توقعات رئيس الوزراء والوزراء المعنيين في القرارات الحكومية التي تستدعي هذا التوقيع.

ويرى نشطاء أن سلسلة الحوارات الجارية والتي يحتضنها المركز الثقافي الملكي لا يمكن أن تحقق الأهداف المرجوة منها، فالملسوب اليوم هو تغيير حقيقي وجذري يلمس المواطن العادي أثره على واقعه، أما عقد ندوات في قاعات مغلقة ولا تصل إلى المعظم إلى أذان الشرائح المجتمعية المستهدفة، فهي ترف لا طائل منه.

بورتسودان على حافة انفجار قبلي

الخرطوم - قتل أربعة أشخاص على الأقل في انفجار استهدف ناد رياضي في مدينة بورتسودان السودانية، مع عودة الجهاديين من دراجة نارية نفذوا هجوما مسلحا في المكان تراقق مع الانفجار.

وأعلنت السلطات المحلية في بيان الأحد أنه تم القبض على أحد المهاجمين. وتجمعت العشرات الأحد أمام مبنى النيابة العامة في المدينة، مطالبين بإحالة المتسببين بما حصل على القضاء. ووقع انفجار السبت بعد سلسلة من أحداث العنف في المدينة شملت هجمات على قوات أمن في اليوم الذي سبق الانفجار.

وأكد رئيس الوزراء عبدالله حمدوك الأحد ضرورة فرض إجراءات أمنية صارمة، وقال في بيان مكتوب صادر عن مكتبه "فرض إجراءات أمنية صارمة على الأرض لوقف التفجرات وإلقاء القبض على كل من يتبث تورطه في أحداث العنف".

وتظاهر العشرات في حي سلبونا الذي وقع فيه التفجير وحي أبوحنيس الجاور له. وتضاعفت التوترات في الأسابيع الأخيرة في بورتسودان وأقادت تقارير أن متظاهرين مناهضين للحكومة أغلقوا طرقاً وسط تزايد انعدام الأمن.

وانصحت لجنة الأطباء، وهي نقابة مستقلة، باللائمة على "الفتنة القبلية" في واقعة السبت وحضت قوى الأمن على التدخل. لكن محلاً أشار إلى أن الانفجار محاولة "لتوسيع رقعة" الصراع القبلي.

الأسد يرفع الرواتب بالتوازي مع زيادة أسعار الوقود والخبز

وتفاقت في الأسابيع الماضية مشكلة انقطاع الكهرباء جراء نقص الغاز المغذي لمحطات توليد الطاقة الكهربائية بحسب مسؤولين سوريين، ووصلت ساعات التقنين في عدد من المناطق إلى نحو عشرين ساعة يومياً.

ومن شأن رفع سعر المازوت أن ينعكس على قطاعات عدة بينها الزراعة والصناعة التي تعتمد بشكل أساسي على مادة المازوت لتشغيل مولداتها في ظل تقنين قاس للتيار الكهربائي. وعزّز معاون مدير عام الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية مصطفى حوصية زيادة الأسعار إلى ارتفاع أسعار النفط عالمياً والعقوبات الغربية المفروضة على دمشق.

وقال، وفق ما نقلت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا)، إن "ثمانين في المئة من احتياجات سوريا من المشتقات النفطية يتم تأمينها بالقطع الأجنبي عن طريق الاستيراد"، مضيفاً "كان لا بد من رفع الأسعار حتى يتم تقليص فاتورة الاستيراد وتأمين السيولة اللازمة لاستمرار توريد المشتقات النفطية".

وتحمّل السلطات السورية باستمرار العقوبات التي تفرضها الدول الغربية عليها مسؤولية التدهور الاقتصادي في البلاد. إلا أن الرئيس السوري بشار الأسد قال في نوفمبر الماضي إن الأزمة الاقتصادية المتفاقمة منذ نحو عامين "ليست مرتبطة بالحصار" في إشارة إلى العقوبات، بل "جوهر المشكلة" اليوم "هو الأموال التي أخذها السوريون وأودعوها في لبنان، وعندما أعلقت المصارف في لبنان دفننا الثمن". ويعاني لبنان من أزمة اقتصادية غير مسبوقة منذ نحو عامين، وثمة

ويعتبر خبراء اقتصاد أن زيادة الرواتب ليست أبداً الحل، بل على العكس ستؤدي إلى زيادة مستوى التضخم في وقت تشهد لليرة تهوايا أمام الدولار.

وأعلنت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في وقت متأخر ليل السبت أنها عدلت سعر لتر المازوت ليصبح 500 ليرة سورية بعدما كان محسداً بـ180 ليرة لغالبية القطاعات و135 ليرة للأفران أي بزيادة تجاوزت 170 في المئة. كما ضاعفت الوزارة سعر ربة الخبز ليصبح مئتي ليرة سورية مقارنة بمئة ليرة سابقاً.

مقارنة مع 47 ألف ليرة (18.7 دولاراً) في السابق. وأصدر الأسد مرسوماً آخر يقضي بزيادة المعاشات التقاعدية للعسكريين والمدنيين بنسبة 40 في المئة. ونقلت سانا عن وزير المالية كنان ياغي قوله إن زيادة الرواتب للعاملين وللمتقاعدين تكلف نحو 81.6 مليار ليرة شهرياً.

ويرى نشطاء أن هذه الزيادات سحبت النظام بشكل آخر من خلال رفعه أسعار الوقود والخبز وتعرفة وسائل النقل، وبالتالي فإن معاناة المواطن مستمرة وستستد خاسة وأن الزيادات الأخيرة ستنتجها زيادات أخرى لمعالجة عجز الموازنة.

ويشير نشطاء أن هذه الزيادات ورواتب العاملين المدنيين والعسكريين في الدولة بنسبة 50 في المئة، ورفع الحد الأدنى العام للرواتب والحد الأدنى لرواتب المهن لعمال القطاع الخاص" ليصبح 71515 ليرة سورية (28.4 دولاراً وفق سعر الصرف الرسمي)

وأصدر الأسد مرسوماً يقضي بزيادة رواتب العاملين المدنيين والعسكريين في الدولة بنسبة 50 في المئة، ورفع الحد الأدنى العام للرواتب والحد الأدنى لرواتب المهن لعمال القطاع الخاص" ليصبح 71515 ليرة سورية (28.4 دولاراً وفق سعر الصرف الرسمي)

ويقيم رفع الأسعار معاناة السوريين الذين ينتظرون في طوابير طويلة للحصول على البنزين المدعوم ويشكون من الغلاء واستمرار ارتفاع الأسعار. وتعيش غالبية السوريين رهناً تحت خط الفقر وفق الأمم المتحدة. ويعاني 12.4 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، بحسب برنامج الأغذية العالمي.

مقارنة مع 47 ألف ليرة (18.7 دولاراً) في السابق. وأصدر الأسد مرسوماً آخر يقضي بزيادة المعاشات التقاعدية للعسكريين والمدنيين بنسبة 40 في المئة. ونقلت سانا عن وزير المالية كنان ياغي قوله إن زيادة الرواتب للعاملين وللمتقاعدين تكلف نحو 81.6 مليار ليرة شهرياً.

ويشير نشطاء أن هذه الزيادات ورواتب العاملين المدنيين والعسكريين في الدولة بنسبة 50 في المئة، ورفع الحد الأدنى العام للرواتب والحد الأدنى لرواتب المهن لعمال القطاع الخاص" ليصبح 71515 ليرة سورية (28.4 دولاراً وفق سعر الصرف الرسمي)



وجد الخبز وغاب المشترين